مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

شَحَّة المياه في العراق .. حسابات غير منطقية وضغوطات مركبة

د. علي فارس حميد

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2023

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

شَحَّة المياه في العراق .. حسابات غير منطقية وضغوطات مركبة

د. علي فارس حميد*

المقدمة

ما تزال الموضوعات التي تتصل بالبحث عن الندرة تمثِّل المتغيَّر الأكثر تأثيراً في توجهات الدول، فهي تمثِّل ذلك الهاجس الذي قد يجعلها تفقد أحد مرتكزات البقاء من الناحية الإستراتيجية أو التي تجعلها فاقدة لفاعلية الفعل الصادر منها إزاء البيئة المحيطة بها، إذ تدفع ندرة الموارد الدولة إلى الاستجابة للمتغيرات، وحركة المصالح من دون إمكانية التفكير بأفضلية الخيارات الأخرى وما تشتمل عليه من فرص أو مكاسب.

يُعدُّ موضوع شَحَّة المياه من الناحية الشكلية أحد المتغيرات المؤثرة في العلاقات العراقية – التركية، بل يعتقد معظم الباحثين أنَّ السلوك الذي يؤديه العراق بصورة كبيرة مرتهن بالسياسة المائية التركية خصوصاً في القضايا التي ترتبط بالحاجة أو نقص الكميات الواردة إلى العراق من المياه، إذ عادةً ما يضطر صانع القرار في العراق إلى اللجوء إلى الخيارات التي تقلِّل من فرص احتكاك المصالح التركية في العراق؛ لكي لا تتأثَّر السياسات المائية بحركة المتغيِّرات، وفي الحقيقة فإنَّ السياسات المائية التي تتبعها تركيا تجاه العراق بحاجة إلى إعادة فلسفة ورؤية سياسية من قبل العراق تناسب حجم التبدُّل في هذه السياسات.

تكاد تكون التساؤلات التي يمكن أن تحلَّ محلها في إشكالية رئيسة قائمة على التعامل مع شَحَّة المياه وندرتها تكاد تكون مبينة في: لماذا أضعف العراق من خياراته في التعامل مع شَحَّة المياه؟ ولماذا تجاهل العراق الخيارات البديلة التي يمكن أن يعتمدها لتقوية موقفه التفاوضي مع تركيا في موضوع المياه؟ وإلتصاقاً بهذه التساؤلات فإنَّ إدارة ملف المياه من الناحية الفنية والسياسية كان له أثر مهم في تعزيز شَحَّة المياه في العراق وتَكُّون الأزمات بين الحين والآخر؛ لاعتبارات تتصل بسوء الإدراك، وضعف تشخيص حركة المتغيرات، وتداعيتها في البيئة الإقليمية الحاضنة لمسألة المياه.

إنَّ الفرضية التي يفترضها البحث هي أنَّ قضية المياه في الأداء السياسي العراقي يجب ألَّا تبقى مرتبطة بسمة الحق بقدر ارتباطها بالسياسة والحنكة ومراقبة التبدُّل في أولويات المصالح،

* عميد كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين.

وتكييف الاحتياجات الداخلية بما يتناسب مع طبيعة التبدلات التي ترتبط بالسياسة المائية التركية.

واستناداً إلى إشكاليات البحث وفرضيته يسهم تحليل الرؤى التركية ودورها في توليد ما يعرف بالأزمة المائية وطبيعة الرؤية العراقية وما ترتب عليها من تداعيات في تحديد مسبّبات شَحَّة المياه أو ندرتها فيما بعد فضلاً عن أنَّه يسهم في إيجاد تصوُّرات قابلة للتنفيذ يمكن أن تساعد الخبراء في إدارة ملف المياه.

الرؤية التركية في موضوع المياه

تشكِّل الرؤية التركية في موضوع المياه وما يحكمها من تأثيرات في العلاقات السياسية مع العراق تأثيرات كبيرة على مسار العلاقات الثنائية، وما يحتويها من محاضر اتفاق وتعاون مشترك، فمع كَثْرَة الاتفاقيات التي تُعْقَد بين العراق وتركيا في موضوع المياه وتقاسم الموارد المائية إلا أنَّ تركيا لا تعتمد على الاتفاقيات والبروتكولات المبرمة بين البلدين، مع وجود فِقْرَاتٍ قانونيةٍ توضِّح إمكانية الحسم عبر التحكيم بأنَّها آلية لفضِّ الخلافات التي يمكن أن تحدث بين الطرفين وتسويتها[1]، إذ تسهم طبيعة الالتزامات وتبدُّل المصالح إسهاماً كبيراً في اعتماد التفاوض والمساومة التي تعزِّز من تسوية الأمور مؤقتاً ونسبياً ووَفْقاً لما تفرضه حركة المتغيرات في البيئة الإقليمية ومسار الأولويات في المصالح.

ووَفْقاً للمنظور التركي، ترى الحكومة التركية أنَّها تمتلك حقَّ السيادة المطلقة على مياه نهري دجلة والفرات، داخل أراضيها بوصفها من دول المنبع، وتجري المياه في أراضيها بمسافة طويلة مقارنة بدول المصب، وعلى أساس هذا المنظور فهي تبيح لنفسها التصرُّف المطلق بمياه دجلة والفرات، من دون مراعاة لحقوق الدول «المتشاطئة» معها سواءً العراق أم سوريا[2]، إذ تُؤكِّد الممارسة القانونية الدولية في هذا المجال أنَّ النهر المشترك الذي يمرُّ عبر أراضي أكثر من دولة، هو ملك جماعي لهذه الدول، لذا لا يحقُّ لأيّة دولة أن تقوم بأي عمل من شأنه حرمان الدول الأخرى التي تتشارك معها من المنافع والحقوق المشروعة لها في هذا النهر، وليس من المقبول أن تقوم أيّة دولة منفردة بممارسة

1. حامد عبيد حداد، دور تركيا في أزمة المياه في الشرق الأوسط العراق أنموذجاً، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد 117، مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية، جامعة بغداد، 2011، ص58.

2. جلال عبدالله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية–التركية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص194-195.

هذه الأعمال لتحرم الآخرين من حقوقهم وانتفاعهم من دون اتفاق مسبق بين الدول المعنية[3].

تُعدُّ النصوص القانونية الواردة في هذا المجال واحدة من أهم الأسس التي يستند عليها العراق في التعامل مع ملف المياه، في حين لا تعترف تركيا بهذه النصوص وتعدُّها غير متطابقة مع ما ينطبق عليه وصف الأنهار التي تشترك بها مع العراق.

إنَّ التوجُّه التركي في نطاق التصعيد والتعامل مع موضوع المياه وَفْق رؤية تركية قائم على رؤية الجمهورية التركية أنَّ نهري دجلة والفرات لا تنطبق عليهما صفة نهرين دوليين بحيث تنطبق عليهما قواعد القانون الدولي، وتطلق عليهما وصف المياه العابرة للحدود، في حين أنَّ القانون الدولي بمختلف مصادره عرَّف النهر الدولي بأنَّه النهر الذي تقع أجزاء منه في دول مختلفة، ولذا فإنَّ نهري دجلة والفرات هما نهران دوليان ينبغي أن تُتَقاسمُ مياههما بين الدول الثلاثة طبقاً لقواعد القانون الدولي[4].

ومع وضوح ما تعاملت به البحوث والدراسات الخاصة بالقانون الدولي في موضوع نهري دجلة والفرات إلا أنَّه في واقع الأمر من الصعب تحديد هذا المنهج كمسار للعمل بين العراق وتركيا؛ لأنَّ الأخيرة لا تتعامل مع العراق وَفْقاً لهذا الوصف فضلاً عن أنَّها ترفض التحكيم أو اللجوء إلى القانون الدولي من أجل حسم الخلافات التي تنشأ بينها وبين العراق حول هذه القضية.

بناءً على ما تقدَّم فإنَّ تركيا في معارضتها لمبدأ قسمة المياه لتحديد حصص البلدان الثلاثة، ترى أنَّ المباحثات بينها يجب أن تتركَّز حول كيفية تطبيق مفهوم الاستخدام الأمثل للمياه الذي يتطلب وَفْق وجهة النظر التركية اعتماد خطة عُرِفَت فيما بعد باسم (خطة المراحل الثلاث)، ولتطبيق هذه الخطَّة، تقترح تركيا تشكيل لجان فرعية عديدة، مهمتها إجراء دراسات ميدانية ومفصلة في الدول التي تتشارك مع تركيا بالمياه: (واقع الموارد المائية، ومساحة الأراضي الزراعية، وأصناف التربة، والخطط المستقبلية للمشاريع الهندسية الحالية والمستقبلية، والجدوى الاقتصادية من المشاريع، ووضع معايير محدَّدة للأراضي التي تخصص لها المياه، وتحديد أنواع معينة من المحاصيل، التي ينبغي أن تزرع في كل دولة)[5].

3. علي إبراهيم، قانون الأنهار والمجاري المائية الدولية، القاهرة، دار النهضة العربية، 1997 ، ص127.
4. طارق المجذوب، العلاقات العربية التركية الراهنة «التعاون العربي التركي في مجال مشاريع البنية التحتية: المياه والطاقة والكهربائية»، مجلة المستقبل العربي، العدد 188، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص71.
5. محمد نور الدين، حجاب وحراب الكمالية وأزمات الهوية في تركيا، لندن، رياض الريس للكتب والنشر، 2001. ص78

وفي السياق نفسه، فمن المعروف أنَّ المعايير والممارسات التي تتصل بمسألة تصنيف التربة أو دراستها، هي ذات دلالات متنوعة، ومن ثَمَّ فمن الطبيعي أن تختار كل دولة المعيار الملائم لظروفها ولطبيعة الإمكانيات التي تتمتع بها، ولذا لا يمكن أن يُنتظر من الدول المشتركة في النهر نفسه أن تعتمدَ معايير وممارسات موحدَّة، كما أنَّ الدراسات المتعلِّقة بتصنيف التربة هي ذات طبيعة شديدة التعقيد ويستغرق إنجازها وقتاً طويلاً ولا يمكن إثبات نتائجها بصورة قاطعة قبل الوصول إلى مرحلتها التفصيلية النهائية[6].

ومن ثَمَّ فإنَّ تركيا وَفْقاً للخطة التي تبحث في تنفيذها مع الدول التي تتشارك معها في موضوع المياه يمنحها فرصة لإعادة تقدير المتطلبات والاحتياجات وَفْقاً لرؤيتها ومنظورها الشخصي في موضوع إدارة المياه ويفقد الدول جزءاً كبيراً من رؤيتها السياسية في هذا المجال، الأمر الذي كان رفضه في غاية الشدة من قبل سوريا والعراق؛ لأنَّه يمثِّل تدخُّلاً مباشراً في الشؤون التنظيمية لدولهم.

قد تكون الأسس التي تضمنتها الخطَّة التركية قابلةً للتطبيق فيما لو اعْتُمِدَتْ في نطاق الدولة الواحدة فقط، وذلك لوجود اختلافات جوهرية في التقييم الاقتصادي للمشاريع في كل دولة وفي السياسات الاقتصادية، والزراعية، وكذلك فيما تحتاجه من أنواع معينة من الزراعة والمحاصي، ولذا رفض العراق هذه الخطَّة؛ لأنَّها لا يمكن أن تؤدِّي إلى حلٍّ عادلٍ ومعقولٍ للمشكلة.

تهدفُ تركيا من وراء الإصرار على تطبيق هذا المفهوم الخاص لـ(الاستخدام الأمثل) استثناء مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية في العراق التي تُرْوَى من مياه دجلة والفرات من الحصص المائية، بحجة عدم خصوبة تلك الأراضي، واستبعاد زراعة محاصيل معيَّنة، بحجة أنَّها تستهلك كمِّيات كبيرة من المياه[7].

يرى العراق تعارض الرؤية التركية مع التطوُّر العلمي، الذي يوفِّر الإمكانيات لزيادة إنتاجية الأرض بزيادة خصوبتها، ومِن ثَمَّ تغيير صنفها طبقاً لما تتيحه الوسائل التكنولوجية الحديثة، وفي هذا الصدد يؤكِّد العراق أنَّ موضوع خصوبة الأراضي وجودة تربها، والذي يُعرف بـ(صنف التربة) الذي يمكن معالجته عن طريق عمليات الاستصلاح المتكامل وغسل التربة التي تتصف بالملوحة، وزرعها

6. عبدالعزيز شحادة منصور، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2000. ص150

7. محمد عبدالله الدوريّ، المركز القانوني لنهري دجلة والفرات في ضوء أحكام القانون الدولي، ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1994، ص37.

زراعةً إصلاحيةً لأكثر من موسم إذا ما كانت تعاني من ارتفاع نسبة الملوحة، وتردّي صنفها وبزيادة الأسمدة الملائمة لتحسين خصوبتها[8].

تُعدُّ طبيعة الاختلاف في الرؤية والمنظور المائي لكلٍّ من العراق وتركيا واحداً من أهم مصادر عدم تأمين تفاهمات دائمة بين الطرفين في موضوع المياه، فتركيا حريصة على استثمار المياه واعتمادها، بوصفها عنصراً للضغط والمساومة في ظل إستراتيجية إقليمية هادفة إلى زيادة نفوذها في المنطقة مقابل الرؤية العراقية في أنَّ السياسة المائية التركية مستهدفة تقليل حصة العراق من أجل الضغط عليه، وتغيير سياسته وعلاقته الإستراتيجية مع القوى الإقليمية، وهذا ما يمكن ملاحظته عن طريق تتبع المسار التاريخي للأداء السياسي العراقي التركي في هذا المجال، وترتكز على درجة كبيرة من المعلومات التي تمتلكها وزارة الخارجية بهذا الشأن، فعند التفاوض في قضية المياه بين العراق وتركيا ينبغي تحديد رؤية تركيا للوضع القانوني لنهر دجلة فضلاً عن المواد القانونية التي تحكم العلاقة بينهما في ضوء الرؤية التي يتبناها الطرفين، ومن هنا فإنَّ عدَّ النهر دولياً أو التعامل عن طريق منطق المسافة التي يقطعها النهر في تركيا والعراق وَفْقاً لقواعد القانون الدولي ورؤية طرفي العلاقة تُعدُّ أساسية في وضع مسارات التفاوض، وفي ضوئها تحدَّد المسارات الأخرى التي ينبغي أن يتعامل معها الخبراء من أجل تأمين الاحتياجات المائية للعراق.

الافتراضات العراقية لإدارة المياه

لم يكن الإدراك السياسي بمكانة المياه بوصفها مورداً من موارد القوة يرتقي للأهمية التي تكتسبها المياه في العراق وبمستوياته الزراعية والصناعية ناهيك عن آثاره في مجالات أخرى تتعلَّق بالسياحة والموروث الاجتماعي والثقافي، فالحدود الضيقة التي تشكِّل بها الإدراك السياسي والاجتماعي للمياه قائم على أنَّ الحقوق هي مكتسبة ودائمة لا تتغيَّر ولا تتبدَّل مع تبدُّل مظاهر العلاقات الدولية والإستراتيجيات الدولية في مجالات التنمية والتحديث الاقتصادي أو الاستثمار، وهذا ما جعل معظم الافتراضات التي تشكَّل منها العقل السياسي العراقي في مجال المياه ضيقة ولا ترتقي إلى مستوى التفكير في التهديد أو إدارة المخاطر في حال حدوثها.

وبالاتجاه نفسه، يمكن أن يلاحظ محاولة طبيعة المدركات القانونية أن تكيِّفَ الوضع القائم على أنَّه وضع قانوني دائم من دون التفكير فيما تفرضه قيم الآخرين من منطق للمصالح يعيد

8. صبحي أحمد زهير العادلي، النهر الدولي المفهوم والواقع في بعض أنهار المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.ص320.

الحسابات الإستراتيجية إلى مستوًى لم يكن حاضراً أو مقبولاً في السابق.

أسهمت طبيعة التعقيد الذي يتسم به الاقتصاد العراقي والمشكلات المستدامة في جوانب التنمية والإصلاح الاقتصادي مساهمةً كبيرةً في استدامة السياسات العشوائية التي تحكم معالجة الحكومات المتعاقبة لموضوع شَحَّة المياه، إذ لم تؤسس لثقافة استخدام للمياه ولم تؤمن الخيارات التي يمكن التعامل معها في مجال الخزن، ممَّا يجعل أزمة المياه وشَحَّة الموارد المائية مسألة يحسم شدتها القدر لا الحنكة السياسية أو الفنية في هذا المجال.

من زاوية أخرى، لم يستفدِ العراق من علاقته الإستراتيجية مع الجمهورية الإيرانية لتأمين خيارات بديلة لأي مساومة أو ضغوط يتعرَّض لها في مجال السياسة المائية مع تركيا، إذ إنَّ الانشغال بموضوع المياه مع تركيا ومحاولة تثبيت الحلول المؤقتة أضعف من فرص التوظيف وتقوية الأوراق السياسية والفنية عن طريق الجمهورية الإيرانية في هذا المجال، وحتى إمكانية تطوير فرص التنسيق لم تكن حاضرة في ذهنية المفاوض أو الخبراء في هذا الشأن.

إنَّ فقدان العراق لإمكانية الحصول على أوراق إضافية للتعامل في موضوع شَحَّة المياه عن طريق توظيف العلاقات الإستراتيجية مع الجمهورية الإيرانية، جعل الأخيرة تُعيدُ خارطة المرور المائي بينها وبين العراق، ممَّا ترك تأثيرات سلبية جديدة، وقلَّل من فرص العراق في تعزيز أوراقه التفاوضية في هذا المجال، إذ يلاحظ أنَّ **التأثيرات السلبية لمشاريع المياه الإيرانية على العراق** قائم في المشاريع التي أقيمت على مجاري الأنهار المشتركة، والذي ألحق خسائر كبيرة بالعراق، والتي تمثَّلت بالآتي[9]:

1. تأثيرات التركيز العالي للأملاح الواردة من إيران، والتي تُسَبِّب آثار سلبية على مشاريع الري الحديثة، فضلاً عن تسبُّب نقص الوارد المائي لشط العرب في اختلاف العلامات الحدودية، ممَّا زاد من مساحة المياه الإقليمية الإيرانية فيه، وهو ما أدَّى بدوره إلى التأثير سلباً على الموانئ العراقية، وتسبَّب نقص الإيرادات بأضرار بيئية بالغة في هذا الشأن.

2. ترى الجمهورية الإيرانية في أنَّ مشاريعها ذات أهمية اقتصادية وبيئية، خصوصاً أنَّها تقع في المناطق الجافة، متجاهلةً أضرارها على العراق، خصوصاً في منطقة الأهوار، وازدياد نسبة العواصف الرملية، بسبب جفاف بعض المناطق في أهوار ميسان وما يتركه هذا الأمر من تداعيات تمتد إلى

9. سلمان شمران عذاب العيساويّ، أزمة مياه الرافدين بين أطماع الجوار الجغرافي والقانون الدولي، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت، 2016.ص199.

المناطق المتصلة بها.

3. تحمُّل العراق كلف إنشاء مشاريع لنقل المياه إلى بعض المناطق الحدودية لريّ مزارعها، وهو ما يؤدِّي إلى عرقلة التوسُّع في استثمار الأراضي الزراعية.

على هذا، تسعى تركيا عن طريق ما تتمتَّع به من وَفْرةٍ مائية إلى إيجاد دور إقليمي ورئيس لها في المنطقة، إذ يمكن أن يؤسِّس نفوذها في هذا المجال بالضغط على القوى الرئيسة في المنطقة من أجل تأييدها في المشاريع الإستراتيجية التي تتبناها فضلاً عن تعزيز أوراقها التفاوضية في هذا المجال، خصوصاً أنَّ ملف المياه يُعدُّ من الملفات ذات الأهمية الكبيرة في المنطقة، الأمر الذي يفسِّر اندفاعها، وكذا الحال لإيران في هذا المجال[10].

إنَّ ما يؤكِّد هذه المعطيات هو ما أكَّده (كاميران أينان) المسؤول عن مشروع تطوير «الغاب» من تصريح قال فيه: (إنَّ المياه ثروة نادرة جداً في بلدان الشرق الأوسط، وحينما يحاول الأتراك حساب مصادر قوتهم في عالم يلاقي فيه فائضهم من الأيدي العاملة من قبل أوربا وتتقلَّص أهميتهم الإستراتيجية في حلف شمال الأطلسي مع تفكُّكِ المحور الشرقي، وتهدِّد وحدة أراضيهم المشكلة الكردية في جنوب شرق الأناضول، وتصبح الولايات المتحدة الأمريكية على حدوده مباشرة في العراق عند ذلك فإنَّهم يجدون قوتهم في المياه)[11].

وتلْقَى السياسة المائية التركية في حوضي نهري دجلة والفرات دعماً وتأييداً دولياً وإقليمياً، ويمكن الاستدلال على ذلك عن طريق الدعم المالي الكبير الذي قُدِّم لمشروع (GAP)، من قبل: (الولايات المتحدة، وكندا، واليابان، وفرنسا، واليابان)، إذ بلغ حجم الإسهامات المالية (2500) مليون دولار[12].

وفي هذا المجال، أكَّد وزير الخارجية الإسرائيلي «شمعون بيريز» قائلاً: (إنَّ المعادلة التي سوف تحكم الشرق الأوسط الجديد ستكون عناصرها النفط السعودي والأيدي العاملة المصرية، المياه التركية، العقول والتكنولوجيا الإسرائيلية)[13].

10. حسين حافظ وهيب، تركيا وسياسة المساومة الحرجة بين النفط العربي والمياه التركية، مجلة فصلية، العدد 25، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2000، ص40.

11. نقلًا عن: حميد فارس حسن سلمان، السياسة الخارجية التركية ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2006، ص ص243و244.

12. فتحي علي حسين، المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1997، ص30.

13. سليمان عبدالله إسماعيل، السياسة المائية لدول حوضي دجلة والفرات وانعكاساتها على القضية الكردية، مركز كردستان

تحديات السياسة المائية العراقية

إنَّ واحدة من أهم المعطيات التي يتعامل معها العراق بشأن السياسة المائية التركية هو الدرجة التي يتأثر بها الأمن الغذائي نتيجة لشَحَّة المياه، ونقص المورد المائي في مناطق تتطلَّب عمليات إرواء مضاعفة بحكم طبيعة التربة[14].

وتأتي خصوصية الأمن المائي من محدودية التحكُّم بالموارد السطحية المشتركة وتدهور نوعية المياه سواءً بسبب تلوُّث المياه الجوفية أو السطحية نتيجة طرح المكونات الصناعية، واختلال التوازن بين الموارد المائية، والطلب المتزايد على المياه، وتزايد خطر عدم ترشيد استخدام المياه[15]، وجميع هذه المعطيات لها تأثيرات سلبية على الأمن الغذائي في محصلتها.

تمثِّل المشاريع التركية المقامة على نهري دجلة والفرات من دون أي تشاور أو تنسيق مع العراق، واستمرار مماطلة الجانب التركي من التوصُّل إلى قسمة متوازنة للمياه المشتركة تهديداً لأمن العراق الوطني[16]، وينتقل هذا التهديد بحكم تداعياته إلى مستويات عديدة، أهمها ما يتصل بالجانب الغذائي والاقتصادي، فضلاً عن تداعيات أخرى تتصل بالجوانب المجتمعية الأمر الذي يجعله كتهديد مستدام؛ بسبب ضعف الخيارات التي تتكفَّل التعامل معه.

إنَّ نقص إمدادات المياه الواردة إلى العراق من شأنه أن يخلقَ حالةً من عدم الاستقرار الاجتماعي، ومن ثَمَّ السياسي والأمني. فعدم حصول المواطن العراقي على المياه الكافية، ولا سيَّما للأغراض الزراعية ستكون له تداعيات، وربَّما أخطرها هَجْر القرى والأرياف، إذ تحاول تركيا عن طريق تبنِّي فكرة مقايضة المياه بالنفط تحقيق الأغراض الآتية[17]:

للدراسات الإستراتيجية، السليمانية، 2004. ص125.

14. هاني أحمد أبو قديس، إستراتيجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية، سلسة دراسات إستراتيجية، العدد 93، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2004. ص94.

15. محمد جواد علي، الأمن المائي العربي: ضخامة الخطر وضالة الاستعدادات، أوراق إستراتيجية، العدد12، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 1999، ص10.

16. Ullman h. Richard.redefining security.international security., 1983. p.p129 -133

17. عبَّاس قاسم، الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتيكية، مجلة المستقبل العربي، العدد 174، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993 ، ص30.

أ- تحويل تركيا إلى دولة مائية وهو مصطلح يرادف أهمية الدولة النفطية في القراءات الإستراتيجية والاقتصادية المعاصرة.

ب- استخدام المياه وسيلة لتأكيد الموقع القيادي لتركيا في المنطقة، خصوصاً إنَّ الشركات النفطية بدأت بالاستثمار في معظم الحقول النفطية الأمر الذي يمنحها فرصاً مضاعفة لاستخدام موارد جديدة يمكن أن تتعادل في أهميتها مع الأهمية السياسية والاقتصادية للنفط.

من زاوية أخرى فإنَّ تراجع أهمية الزراعة على المستوى المحلي، وضعف الدعم الحكومي لها؛ جعل اعتماد السوق العراقية لحقب طويلة على البضاعة الزراعية المستوردة الأمر الذي قلَّل من أهمية المياه مرة أخرى في حسابات صانع القرار العراقيّ، وبدلاً من دعم القطاع الزراعي لحساب التنمية والتطوير أصبح لدعم الحسابات أخرى تتعلَّق بحاجات هذه الشرائح.

خيارات إدارة شَحَّة المياه في العراق

أولاً: مبادرة السلام الأزرق

أطلقت سويسرا مبادرة للتعاون بين دول الشرق الأوسط في مجال المياه تحمل شعار (السلام الأزرق)، إذ جاءت الخطوط العريضة للمبادرة ضمن تقرير أعدَّته مجموعة التنبؤات الإستراتيجية الهندية بتفويض سويسري—سويدي، والتي توصلت إلى جملة من النتائج، وبناءً على تقرير دول المنطقة (تركيا، والعراق، وسوريا).

إنَّ ارتفاع درجة الحرارة بالمنطقة خلال الأعوام القادمة قد يزداد ما بين (3-2) درجة مئوية ممَّا يؤدِّي إلى تسريع عملية التبخر في المياه السطحية، ومن النتائج المترتبة على ذلك نقص في هطول الأمطار، وسرعة التصحُّر في كلٍّ من العراق وسوريا، ومن النتائج الأخرى التي توصلت إليها الدراسة تشكيل مجلس تعاون في مجال الموارد المائية يقتصر على كلٍّ من العراق وسوريا وتركيا[18].

من شأن إدارة الموارد المائية وَفْقاً لمبادرة السلام الأزرق زيادة التنسيق بين الدول المتشاركة مائياً من أجل تقليل الخلافات، وزيادة أسس التعاون والتكامل ومداخلهما بين هذه الدول، وهي واحدة من أهم الخيارات التي يمكن أن يعتمدها الخبراء في العراق وتركيا من أجل توسيع نطاق

18. محمد شريف، مبادرة تسعى لتحويل المياه إلى عامل سلام في الشرق الأوسط، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية «الإنترنت» https://www.swissinfo.ch/ara

التعاون والمصالح المتبادلة بينهما.

ثانياً: منظمة المؤتمر الإسلامي

تمثِّل محكمة العدل الإسلامية الدولية واحدة من أجهزة منظمة المؤتمر الإسلامي وقد أشارت المادة الخامسة من ميثاق المنظمة إلى ذلك في المادة (14). تمثِّل محكمة العدل الإسلامية الدولية التي أُنْشِئت في الكويت عام 1987 الجهاز القضائي الرئيس للمنظمة، ابتداءً من دخول نظامها حيِّز التنفيذ، وعلى غرار محكمة العدل الدولية، فقد أخذت محكمة العدل الإسلامية في الاختصاصين الاختياري والإلزامي بموجب المادتين 26-25 من نظامها الأساسي، وهي تطبِّق الشريعة الإسلامية والقانون الدولي في الفصل في النزاعات المعروضة عليها، ومن جهة تركيا فهي تسعى إلى دعم أنشطة منظمة المؤتمر الإسلامي فضلاً عن رغبتها في تعزيز تقاربها وتقوية أواصر علاقتها مع الدول الإسلامية، ومن هذا المعطى فإنَّ من الخيارات التي تناسب العلاقة بين تركيا والعراق هو اللجوء إلى هذه المحكمة كلَّما توفرت متطلبات ذلك اللجوء، وقد يحقِّق ذلك بعض النتائج، لكنَّه لن يكون فاعلاً بالقدر المتوقَّع منها، لأنَّ المنظمة نفسها لا تمثِّل كياناً قوياً وفعَّالاً في المنظومة الدولية[19].

ثالثاً: توسيع نطاق التعاون التركيّ-العراقيّ

جرت بين الجانبين العراقيّ والتركيّ في منتصف عام 2010 اتفاقيةً لحفر (45) بئراً في حقل الرملية بجنوبي العراق ضمن عقد أعمال قيمته تزيد على (300 مليون) دولار، ووَفْقاً للمدير التنفيذي للشركة التركية التابعة للدولة التركية «محمَّد يوسيل» فإنَّ التفاهمات بين تركيا والعراق أسهمت في توقيع عقد مع شركة نفط جنوب العراق للقيام بأعمال الحفر[20].

كما أكَّد وزير النفط العراقي حينها الدكتور «حسين الشهرستانيّ» على الشركات التركية للقيام بإعادة تطوير حقول النفط في محافظتي كركوك والبصرة، وقال في تصريح صحفي: إنَّ شركة «تباو» التركية الحكومية للطاقة كُلِّفَت بتطوير حقول نفط عراقية، مشيراً إلى إقامة عديدٍ من المشروعات الأخرى في إطار هذه المبادرة، وزاد أنَّ هناك كثيراً من الأعمال التي يجب القيام بها منها

19. وليد رضوان، مشكلة المياه بين...، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص180-169.
20. جريدة صوت العراق، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت تحت موقع:
h ttp://www.sotaliraq.com/business.php?id=32

إنشاء خطوط أنابيب نفط، ومنشآت تخزين، ومحطات نفطية إلى جانب منشآت تكرير النفط، مؤكّداً أنَّه يمكن تنفيذ عديد من المشروعات في البصرة التي تُعدُّ مركزاً لإنتاج النفط، فضلاً عن مدن أخرى مضيفاً أنَّ الشركات التركية مؤهلة وتتمتَّع بخبرة كبيرة نفَّذت أعمالاً في العراق من قبل، ويمكن أن تقوم بأدوار مهمة في مدينتي البصرة وكركوك، وزادَ قائلاً: يبذل العراق جهوداً لزيادة حجم النفط المصدَّر عبر خط أنابيب كركوك جيهان[21].

إنَّ واحدة من أهم الخيارات التي يمكن اللجوء إليها في التعامل مع تركيا هو مبادلة المنفعة عن طريق الاستثمار المشترك بين العراق وتركيا ممَّا يجعل طرفي العلاقة يميلون إلى ضرورة تعزيز خيارات استدامة التعاون كبديل عن إستراتيجية الضغوط، فالتعاون الاقتصادي والاستثمار المتبادل يمكن أن يسهم في ترتيب الخيارات الثنائية والتوافق المشترك في مجال تنسيق السياسات الاقتصادية والمائية، فمن بين الخيارات التي يمكن اللجوء إليها في هذا الشأن هو استثمار الشركات الزراعية التركية في الأراضي العراقيّ، ومنح تراخيص للاستثمار في المناطق التي تتعرَّض لشَحَّة المياه ممَّا يؤمِّن وصول كميات مياه مناسبة لهذه المناطق فضلاً عن أنَّه يدعم اعتماد أساليب حديثة للتنمية الزراعية.

يمكن لمثل هذه الخطوة أن تؤسِّسَ لتنافس في السوق المحلية العراقية باعتماد أصحاب الأراضي على التقنيات الحديثة في مجال الزراعة؛ ممَّا يقلِّل من الفجوة في الرؤى بين العراق وتركيا في مجال المياه، فضلاً عن أنَّه يؤسِّس لمصالح مشتركة يمكن أن تنتقل انتقالاً تدريجياً نحو قطاعات جديدة، تعزِّز من فرص التكامل بين البلدين أو باتجاه خيارات تؤسِّس لتوافق دائم فيما يخص الأزمات التي تطرأ على العلاقات الثنائية.

تُضعفُ معايير التفكير السياسي بموضوع الندرة أو شَحَّة الموارد المؤسساتِ وتجعلها أمام صعوبات كبيرة تتصل بالقدرة على المفاضلة بين الخيارات، إذ يعمل هذا الهاجس على إضعاف هامش الحركة عند صانع القرار، ويجعله مضطراً إلى الاستجابة في بعض الأحيان لكثيرٍ من الخيارات في هذا المجال.

كان من بين المجالات التي يمكن أن تكون واضحة من حيث التأثير أنَّ تقليل كميات الواردة إلى العراق جعله يأخذ بعين الاعتبار طبيعة الأولويات التركية، والمصالح الخاصة بها لا سيَّما الأمنية، إذ لم يكن العراق قادراً على التعامل مع الخيارات التركية من دون أخذها بعين الاعتبار، كالحالة

21. تطور العلاقات التركية–العراقية في مجال النفط، دراسة منشورة على الرابط الإلكتروني:
https://www.aa.com.tr/ar

فيما يخص اتفاق سنجار، إذ كانت الخيارات التركية مائلةً إلى أخذ المصالح التركية بعين الاعتبار قبل البدء بأي مفاوضات تتعلَّق بالمياه.

ويبدو أنَّ الانشغال بقضايا الأمن والتطرُّف أبعد صانع القرار عن إمكانية التعامل مع الخيارات البديلة والاندفاع باتجاهات جديدة تعمل على تقليل الضغط التركي بدلاً من زيادته من دون وجود قنوات قادرة على امتصاصه، لا سيَّما ما يتعلَّق بالجمهورية الإيرانية، إذ يمكن أن تعزِّز الموارد المائية المشتركة مع إيران من حِدَّة الضغوط التركية فضلاً عن أنَّها تزيد من موقف العراق التفاوضي باتجاهات جديدة.

إنَّ التحديات التي تواجه وضع العراق المائي قد يكون لها تداعيات مستقبلية على الواقع الاجتماعي والديمغرافي بسبب التأثيرات التي قد تنتج عن شَحَّة المياه في مناطق مختلفة ممَّا يزيد من مضاعفة المخاطر في مناطق جنوب العراق والفرات الأوسط، وممَّا يستدعي كذلك التفكير بعدم قدرة سكَّان هذه المناطق على الاستمرار في ظلِّ ضعف الدولة عن تقديم معونات اقتصادية تعالج الأزمات التي تنشأ في هذه المناطق بسبب قِلَّة المياه الواصلة إليها.

إنَّ ما يترتَّب على السياسات المائية التركية من شَحَّة المياه، واستناداً للحسابات المنطقية التي تنطلق منها؛ يبقى العراق مضطراً إلى الاستجابة للفعل السياسي التركي، فالموقع التفاوضي للعراق لا يسمح له بالمناورة أو اعتماد تكتيكات تفاوضية تجبر الطرف المقابل على تغيير سياسته المائية سواءً من الناحية الاقتصادية أو غير ذلك.

لا يمكن التعامل مع معالجة شَحَّة المورد المائي وما يتركه من تداعيات وتأثيرات على الأداء السياسي العراقي من دون التفكير بالإجراءات الآتية:

1. أن يُعيدَ العراق مفاوضاته مع الجمهورية الإيرانية بشأن المياه، ومحاولة تغيير بعض المسارات المائية التي أُغْلِقت على العراق من أجل تكوين عناصر تمكِّن العراق من احتواء الضغوط التركية بالقدر الذي يقلِّل التأثيرات الناتجة عن نقص كميات المياه الواردة إلى العراق.
2. أن تكونَ الحوارات مع الجانب التركي قائمةً على أساس المنفعة المتبادلة، وفي نطاق الأولويات التي يبحث عنها كل طرف، ففي حين تتصل أولويات تركيا بالاستثمار، وزيادة النفوذ

الاقتصادي، تتصل أولويات العراق بالأمن الغذائي والمائي فضلاً عن جوانب أخرى يمكن أن تشتمل عليها الحوارات.

3. يُسهمُ الاستثمار التركي في الأراضي الزراعية العراقية من قبل الشركات التركية إسهاماً كبيراً في إيجاد قنوات جديدة للتأثير على الجانب التركي في موضوع شَحَّة المياه، ويعزِّز من فرص العراق للحصول على كميات إضافية من المياه، فضلاً عن دوره المباشر في تحسين طرائق الإرواء المحلي.

4. محاولة إيجاد خيارات جديدة يمكن أن تولِّد مقاربة قادرة على التوفيق بين الرؤى والتصورات التي يتناقض فيها العراق مع تركيا في موضوع المياه عن طريق مشاريع تنموية وإصلاحية تخص الأراضي ومبادرات مناطقية تبيِّن إمكانية التفاهم وتحقيق رؤى يمكن عن طريقها إيجاد حلول منطقية للطرفين.

5. سيكون لأيّ زيادة في الاستثمارات العراقية من قبل الدول الإقليمية سواءً المملكة العربية السعودية أم الكويت تأثيراً كبيراً في زيادة عناصر القوة التفاوضية العراقية، خصوصاً إذا ما تعامل العراق مع موضوع الاستثمارات في الجوانب التي تؤمن تحسين الإنتاج واستغلال المياه الجوفية وبما يقلِّل من الضغوطات التركية.